ط.د. قاضي فريدة

مناقشة مدى استجابة العوامل المحفزة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر في ظل المادة 43 من دستور 2016

ملخص:
بتبني الجزائر إقتصاد السوق القائم على المنافسة الحرة، فتح المجال أمام الأعوان الاقتصاديين للدخول إلى السوق من بابه الواسع ، وعزز هذا التوجه التعديل الدستوري 2016 في مادته 43، الذي أكد على مبدأين أساسين هما حرية الاستثمار والتجارة، اللذان يعتبران من أهم الخطوات الأساسية لبناء دولة اقتصادية صلبة تراعي فيها مصالح الأعوان الاقتصاديين من جهة ومصالح المستهلكين من جهة أخرى، فهذا التحرير وكقاعدة عامة يعتبر متنفس كبير لكل مستثمر، إلا أن ورغم الحوافز التي تمنحها الدولة الجزائرية بهدف تحسين مناخها الاستثماري ، يمكن للعون الاقتصادي المستثمر أنيصطدم بعدة عراقيل من شأنه عرقلة مشاريعه والتي ترجع أساسا إلى عدم توفر الاستقرار السياسي وتفشي ظاهرة البيروقراطية وغيرها من المشاكل التي تتخبط الجزائر فيها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار - المنافسة - مناخ الاعمال - دستور 2016

Kadi Farida

Discussing the response to the factors motivating the improvement of the business climate in Algeria in light of Article 43 of the 2016 Constitution

Summary:

By adopting a market economy based on free competition, opening the way for economic agents to enter the market through its wide door, and this trend was strengthened by the 2016 constitutional amendment in Article 43, which emphasized two basic principles, namely freedom of investment and trade, which are considered one of the most basic steps to build A solid economic state that takes into account the interests of economic agents on the one hand, and the interests of consumers on the other hand. This liberalization, as a general rule, is considered a great outlet for every investor. However, despite the incentives granted by the Algerian state to improve its investment climate, the invested economic aid can encounter several obstacles that would impede his projects, which are mainly due to the lack of political stability and the spread of the phenomenon of bureaucracy and other things. One of the problems that Algeria faces.

مناقشة مدى استجابة العوامل المحفزة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر في ظل المادة 43 من دستور 2016

Discussing the response to the factors motivating the improvement of the business climate in Algeria in light of Article 43 of the 2016 Constitution

ط.د.قاضي فريدة (*)

طالبة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو

مقدمة

أصبح الاستثمار الأجنبي فيالجزائر حديث الوسطالاقتصادي بصفة خاصة لأنه ذو أهمية كبيرة في تغير العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة فقد اتجهت الجزائر إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي[1]. إذ أصبح هذا الأخير مجالا للتنافس وساحة للتسابق نحو اجتذاب المزيد منها.

ومن هذا المنطلق سعت الجزائر إلى تعزيز موفقها وسد بعض الثغرات والنقائص المميزة لها وبناء قاعدة هيكلية متينة وتحسين مناخها الاستثماري كخطوة أساسية لجذبه من خلال الاهتمام بالمحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية بمختلف أشكالها وتوفير جملة من الشروط الضرورية (المبحث الأول).

فالجزائر تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة لتستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم[2] بهدف تأهيل الاقتصاد الوطني، كونها تملك

(*)البريد الإلكتروني:« kadifarida77@gmail.com»

1-أنظر المادة 43 فقرة 1 من قانون رقم 16-01، مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، جر عدد 14، صادر في 7مارس 2016.

2-انظر المادة 43 فقرة 2 من قانون رقم 16-01 ، يتضمن التعديل الدستوري ، مرجع سابق

عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية وفي نفس الوقت لايمكن غض النظر وتجاهل العوائق التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي والمستثمرين، التي ترجع أساس إلى عدم توفر الاستقرار السياسي وتفشي ظاهرة البيروقراطية وغيرها من المشاكل التي تتخبط الجزائر فيها (المبحث الثاني).

وعليه نتساءل :**إلى أي حد يمكن الإقرار بفعالية العوامل المتوفرة في تحسين مناخ الأعمال في الجزائر؟.**

المبحث الأوّل: أساسيات المناخ الاستثماري الجيد في الجزائر

تتطلب زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية المشجعة لجذب المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب (المطلب الأول)، والمساعدة على توفير الشروط لا نجاح العمليات الاستثمارية ويطلق على هذه الشروط مبادئ مناخ الاستثمار في الجزائر الذي أصبحت يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في قدرة الدولة على جذب الاستثمارات (المطلب الثاني).

المطلب الأول:مقومات مناخ استثماري جيد

ينصرف المناخ الاستثماري إلى مجمل الأوضاع منها سياسية (الفرع الأول)، واقتصادية (الفرع الثاني) وقانونية وإدارية (الفرع الثالث)، المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، والمتمثلة في الشروط القبلية الواجب توفرها من أجل جذب الاستثمار، وهي بمثابة عناصر أساسية تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات مطبقة في سبيل تنظيم العلاقات بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي.

الفرع الأول: الاستقرار السياسي والمدني

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يستغني عنه، وضروريا لتوفير مناخ استثماري مناسب يؤثر بالإيجاب على اتخاذ قرارات الاستثمار، فكلما تمتعت الدولة

بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات، كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية منها والأجنبية[1].

فعدم وجود استقرار سياسي واقعيا كان أو محتملا لا يشجع على الاستثمار، لأنه يؤدي إلى امتناع المستثمرين عن إقامة مشاريعهم[2].

الفرع الثاني: الاستقرار الاقتصادي

تأتي العوامل الاقتصادية في المقام الثاني، وتعتبر أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي بصفة خاصة، لكونها تلعب دورا هاما في تكوين المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لمختلف الأنشطة الاستثمارية، ومن بين أهم العناصر المرتبطة بهذا العامل ما يلي:

أولا: الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية: يميل الاستثمار الأجنبي إلى الدول التي تأخذ مبدأ الحرية في التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي، لأن إزالة الحواجز الجمركية ومختلف القيود التجارية يؤدي إلى الرفع من معدلات التبادل التجاري الدولي[3] لما لها من تأثيرات على المشروع.

ثانيا: توازن ميزان المدفوعات: وهو المؤشر الذي يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد المضيف[4]، وأي خلل فيه يمكن الدولة المحلية بالقيام بإجراءات تقييدية

1-شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص114.

2-موزاوي عائشة، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار – عرض تجارب دولية -، مذكرة تدخل ضمنمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف، 2011-2012، ص76.

3-دياب محمد، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط.1 – 2010، ص304.

4-مجدي محمود شهاب، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية" بيروت، 2010، ص91

صارمة (حقوق وقيود جمركية عالية، مراقبة الصرف ...) من شأنها إعاقة الاستثمار الأجنبي[1].

ثالثا: معدل التضخم: يعتبر التضخم سببا رئيسيا في ضعف النمو الاقتصادي، لأن عدم التحكم فيه سيؤدي حتما إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين المحليين منهم أو الأجانب في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية، وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات[2].

رابعا: تطوير البنية التحتية والقطاع المالي: تعتبر البنية التحتية، الأرض الصلبة لاقتصاد اي دولة (تتمثل في شبكات النقل البري، البحري والجوي. شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وامدادات الطاقة كنفط وكهرباء وغاز، ومسؤولية الدولة عن هذه المشروعات تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الاستثمار الخاص وطني كان أو أجنبي، فهي التي تجلب المستثمرين، وتهيئ المناخ للقطاع الخاص، كما تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي.

كما يعتبر التمويل والبنية التحتية مدخلات ومستلزمات حاسمة الأهمية في معظم أنشطة الاستثمار، ووجود سياسات فعالة لتحسين أداء القطاع المالي تسمح كذلك للشركات والمستثمرين من تجسيد مشاريعهم في ظل محيط مستقل ومحفز[3].

الفرع الثالث: العامل القانوني والإداري

يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم بكافة أوجه النشاطات الاقتصادية الذي ينشط فيه الاستثمار الأجنبي، فبقدر ما يكون محكا ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي.

---

1 -بابا عبد القادر، أجري خيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر" المحلية الجزائرية للاقتصاد والمالية، عدد 02، سبتمبر 2014ن ص 17.

2-بولرباح غريب، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث العدد 10-2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 102.

3-موزاوي عائشة، مرجع سابق، 79.

كما تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز واعفاءات جمركية وضريبية[1] بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية، مثل مخاطر الاستيلاء([2])و حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في اي لحظة[3]. كما يجب أن يتميز النظام الإداري القائم بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي الديمقراطية والفساد الإداري، وسهولة الحصول على المعلومات وبشكل دقيق، وفي الوقت المناسب، هذا كله من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي.

وعليه: لكي يكون الإطار التشريعي محفز لجذب الاستثمارات الأجنبية لا بد من وجود مقومات أهمها:

- ✓ وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرارو الشفافية.
- ✓ وجود ضمانات لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- ✓ وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، والتعاقدات وحل النزاعات التي تنشا بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية[4].

و بذلك، يعد استقرار قوانين الاستثمار من الضمانات الأساسية التي يحرص المستثمر الأجنبي على توافرها من أجل الاطمئنان والإقدام على الاستثمار، ولا يتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية على إقليم بلد يتميز تشريعاته بالغموض.

المطلب الثاني: الشروط الأساسية لمناخ الاستثمار جيد

تعتبر القرارات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات والشركات الاقتصادية ليست عملية ارتجالية، بل تأخذ بعين الاعتبار مناخ الاستثمار والبيئة المناسبة

1-انظر المواد من 5 إلى 20 من قانون رقم 16-09، مؤرخ في سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ح ر عدد 46، صادر 2016.

2-أنظر المادة 23 من قانون رقم 16-09، يتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق.

3-أنظر المادة 25 من قانون رقم 16-09، يتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق.

4-انظر المادة 24 من قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق.

لممارسة الأعمال من أجل مواجهة كل الاحتمالات واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة[1].

فلوضع مناخ استثماري مشجع لترقية الاستثمارات الأجنبية، لابد من مراعاة شروط اساسية لذلك يتمثل في شرط الشفافية (الفرع الأول)، وشرط الحركية (الفرع الثاني)، ولشرط الاستقرار (الفرع الثالث).

الفرع الأول: شرط الشفافية والتناسق

تلتزم الدولة المضيفة باحترام مبدأ الشفافية، إذ يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفرة ومنتظمة، وبدون تميز بين المستثمرين وذلك وفقا للمادة 21 من قانون الاستثمار 2016 التي تنص على ما يلي ".....يلتقي الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم"[2]

فكل الأعوان الاقتصاديين المستثمرين لهم الحق في المعاملة المنصفة بما في ذلك الحصول على المعلومات والاستفادة منها، ويتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي:

- ✓ تقنية نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمار.
- ✓ انشاء جهاز أو هيئة حكومية لتولي مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات، فنظام الترقية لابد أن يتضمن مبدأين أساسيين باعتبارهما ميزتين أساسيتين لشرط الشفافية والتناسق وهما:

1-زايري بلقاسم، بلحسين هواري، المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18افريل 2006، جامعة شلف، ص02.

2-المادة 21 من قانون رقم 16-09، يتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق.

أولا: مبدا حرية الاستثمار: يضمن هذا المبدأ الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مواعاة التشريع المعمول به لإقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا تلك المخصصة للدولة[1].

ثانيا: مبدأ عدم التمييز: جاء ذلك حسب المادة 43 فقرة 2 من دستور 2016 والتي نصت على ما يلي:"....وتشجيع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية"[2] وهذا ما تم التأكيد عليه من خلال المادة 21 من قانون رقم 16-09 المتعلق بالاستثمار[3]، ولا تعد كافة الإجراءات التحفيزية – في مناخ استثمار المثالي- شرطا ضروريا مقارنة بأهمية ضمان دوام استمرارية مبدأ حرية الاستثمار باعتباره شرطا كافيا.

ولخلق مناخ محفز على الاستثماري نبغي تهيئة الأرضية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات، وإقامة نظام تحفيز ومتناسق، مع عدم التمييز بين المستثمرين. فلإقامة نظام خاص لتشجيع الاستثمار في إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب تغطية معيارين أساسيين وهما:

1- **معيار التطابق:** يقتضي وجود تناسق (توافق) بين النظام الخاص بتشجيع الاستثمارات (أي الامتيازات الممنوحة) وبين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النظام.

2- **معيار تلقائية التعاقد:** تم إدراج هذا المعيار قصد ضمان التطبيق السليم والصارم لمعيار التطابق في إطارإقامة نظام تشجيع الاستثمارات، والتقليص من العراقيل التالية:

- الحذر والتحكيم اللذان غالبا ما يكونان نتيجة البيروقراطية.
- ثقل إجراءات التنفيذ والتحكيم في حالة وجود نزاعات.

1-انظر المادة 43 فقرة 1 من قانون رقم 16-01، يتضمن التعديل الدستوري، مرجع سابق.

2- انظر المادة 43 فقرة 2 من قانون رقم 16-01، يتضمن التعديل الدستوري، مرجع سابق

3-انظر المادة 21 من قانون رقم 16-09، يتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

الفرع الثاني: شرط الحركية.

يتعلق اساسا براس المال،وادرج هذا الشرط لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنها ويستلزم وضع هذا الشرط عددا معينامن المبادئ هي

اولا: مبدأ الية وتلقائية التحويل: يضمن هذا المبدأ امكانية وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي[1].

ثانيا: حرية الدخول الى العملات الصعبة : يضمن هذا المبدأ تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوامل ودوامها ، وكون الجزائر تعرف مرحلة انتقالية، يستوجب مراعاة ما يلي:

- ✓ وضع ميكانيزمات تحرير الصرف الذي يشجع على تحقيق القابلية التامة لتحويل العملة
- ✓ تحرير التجارة الخارجية وذلك بغرض ضمان التموين الضروري لتحقيق واستغلال المشاريع الاستثمارية[2].

المبحث الثاني: تأثير العوامل المتوفرة في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب باي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات ، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، ويمكن ارجاع ذلك إلى عراقيل اقتصادية وسياسية (المطلب الأول) وعراقيل قانونية وإدارية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: العراقيل الاقتصادية والسياسية

1-انظر المادة 25 من قانون رقم 16-09 يتعلق بالاستثمار مرجع سابق

2-موزاوي عائشة، مرجع سابق، ص 75.

إن العراقيل الاقتصادية والسياسية هي التي تكون السبب الرئيسي لطرد المستثمر الأجنبي.

الفرع الأول: العراقيل الاقتصادية

تعددت العراقيل الاقتصادية التي زادت من تردد المستثمرين الأجانب في اقتحام السوق الجزائرية، فهذا التردد مبني على التخوف اتجاه هذه العراقيل التي تفوق في حجمها أو نتائجها التحفيزات التي أقرتها الدولة في هذا المجال، ونجد أن هذه العراقيل قد تعيق سياسة السوق المفتوحة التي تبنتها الجزائر اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها لتشجيع المتعاملين الأجانب على إزالة مخاوفهم، ويمكن سرد أهم هذه المعوقات فيما يلي:

أولا: عدم وجود سوق منافسة: ويمكن ارجاع ذلك إلى عدة عوامل:

- ✓ حداثة التجربة الجزائرية فيها يخص اقتصاد السوق جعلها لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي، كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب[1].
- ✓ عد م فعالية المؤسسات الشبكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره، وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخليفة واغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها اتجاه المتعاملين والمجتمع.

ثانيا: عائق العقار:

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن اساسا

1-قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ا لتخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار، فقد يطول الأمر أحيانا سنة[1] كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي:

- ✓ طول مدة الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة،
- ✓ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم انشاءها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها،
- ✓ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.
- ✓ إلى جانب العقار الصناعي نجد العقار الفلاحي الذي لا تختلف مشاكله كثيرا على العقار الصناعي أي أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي.

أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:

- ✓ تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.
- ✓ انتشار البناءات الفوضوية في مناطق التوسع السياحي،
- ✓ تعرض العقار الصناعي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العمومية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي[2].

الفرع الثاني: العراقيل السياسية:

إن النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدى استقرار الوضعية الأمنية والسياسية للدول، خاصة وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي من

1- قويدري كريمة، مرجع سابق ص.102

2-بابا عبد القادر، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط، جامعة الجزائر ، 2003-2004، صص 74-72

شركات متعددة الجنسيات لا يكون كبيرا إلا بتوفير عامل أساسي هو الاستقرار الأمني والسياسي.

أولا: الوضع الأمني:

تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود بذورها الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988، وأيضا أحداث تيقنتورين سنة 2013 ثم تليها أحداث عين صالح لسنة 2016،التيعملت على الزيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها، والتي كانت لها آثار وخيمة تسببت في افساد صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي.

و يمكن اعتبار هذه الأوضاع الأمنية عائق أساسي من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي فالمستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر بتقديم أمواله في الدولة ما لم يجمع تقييما عاما للوضع الأمني للدولة.

فبالرغم من التحسن الملحوظ مؤخرا في إطار قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية للتحقيق من حدة الأزمة، إلا أن الجزائر تعاني من هروب المتعاملين الاقتصاديين.

ثانيا: عدم الاستقرار السياسي:

مرت الجزائر بعهد من الاضطرابات وظروف سياسية صعبة، فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، وحتى وإن كانت القوانين الضامنة لم تتغير،فهذا يؤثر حتما على اتخاذ قرارات الاستثمار[1].

فلغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية في القطاعات خارج المحروقات خاصة حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمار في هذا البلد.

المطلب الثاني: العراقيل القانونية والإدارية

1-محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية). رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، دس م، ص57

يعتبر المحور القانوني والإداري حاليا أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة الاستثمار ولا يكفي وضع القوانين والقرارات بل لا بد من إقامة وإتباع سياسة محكمة..

الفرع الأول: العراقيل القانونية

إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين ، حيث يزرع فيهم الشك والخوف خاصة أننا نعلم إنالمستثمر يرغب في ممارسة نشاط في ظل إطار قانوني واضح وثابت .

فرغم كل الامتيازات الممنوحة للمستثمرين والمتمثلة الإعفاءات من الضرائب والحقوق الجمركية في السنوات الأولى للمشروع، إلا أن المستثمر يعاني منارتفاع معدلات الضرائب نظر لكون الإعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة لا تمس دورة الاستغلال للمشروع رغم وجود نصوص قانونيةتجيز ذلك ، وهذا لتأخر الحكومة في إصدار قائمة البلديات النائية التي تستحق المشاريع المنجزة فيها هذه الإعفاءات، وإلى حين صدور هذه القائمة يستمر نفور المستمرين من الاستثمار و الاتجاه إلى القطاع غير الرسمي.

الفرع الثاني: العراقيل الإدارية:

من أهم العراقيل الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر ما يلي:

أولا: الفساد الإداري:

هو ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العام[1]، أو بمفهوم أخر هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية، ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو

1- مفتاح صالح، بن سمية دلال، "واقع وتحديات الاستثمارات الجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، 2008.

الحصول على الرشوة[1] فهذا يعيق العملية التنموية والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص ويبدد الموارد، إذ يحيد بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الأغلبية ويحيدها عن تحقيق مقاصدها فيوجه طاقات وجهود الأعوان الاقتصاديين نحو الكسب السريع بدل القيام بالأنشطة المنتجة، ويضعف حوافز الاستثمار.

فبالرغم من التحسين المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر[2].

ثانيا: انتشار البيروقراطية:

تعتبر البيروقراطية من أهم العراقيل التي تحد من تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الإدارة، حيث يسجل بطيء شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر وهذا ما يستدعي تكوين إطاراتإ دارية أكثر كفاءة دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار الأمر الذي يرهق المستثمر ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

ثالثا: انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين:

وذلك من أجل الحصول على إحصائيات او دليل الاستثمار، لان الكثير من المستثمرين يفتقدون إلى المعلومات الكافية حول كل ما يخص الجزائر.

رابعا: عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية:

2-خالد عيادة عليمات، الفساد، أشكاله وطرق مكافحته في الاردن المحلية الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، سبتمبر 2014، ص 1.204

2-بعلوجب ولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر" مجلة اقتصادي اتشمال إفريقيا، العدد 4، 2006.، ص 82.

يعتبر قطاع الجمارك أكبر القطاعات المشجعة على انتقال الاستثمارات الأجنبية على إن نعمل المصالح الجمركية بشفافية.

فالملاحظة اية عندما يكون الجهاز الجمركي بيروقراطي متعفن، يؤدي ذلك بالكثير من رجال الأعمال الى الرجوع من حيث اتوا نظر للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركين[1].

فانتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يجعل السوق يسودها المنافسة غير المشروعة وظهور الاحتكارات وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للأعوان الاقتصاديين المستثمرين هو الانسحاب من السوق.

من خلال ما سبق سرده، أهم ما يمكن استخلاصه.

خاتمة:

أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه بتكوين رأس مال وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني للإنتاج والتجديد والتطوير، فهو مصدر للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي، ومصدرا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة.

فكون الجزائر تتوفر على عدة مزايا لجذب المستثمر الأجنبي، خاصة منها الموقع الجغرافي والثروات المعدنية، فقامت الجزائر بتوفير جل الشروط الضرورية الواجبة لخلق بيئة اقتصادية محفزة على جلب الاستثمار الأجنبي، ولكن بالرغم من اهتمامها- الجزائر- المتزايد بالاستثمار ، هناك عدة معوقات تواجه تحسين مناخ الاستثمار، وقائمة أمام المستثمر الأجنبي. وعليه نقدم ما يلي كتوصيات:

- ✓ دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد بكل أنواعه.

1-بعلوج بولعيد، المرجع نفسه ، ص 104.

- ✓ تشجيع شركات القطاع الخاص على الاندماج وتكوين كيانات اقتصادية أكثر قدرة مالية أو تكوين شركات مساهمة عام عن طريق منح الحوافز الضريبية والمالية.
- ✓ حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار.
- ✓ تحديث الأساليب الإدارية.
- ✓ ضرورة استقرار المحيط التشريعي والسياسي.
- ✓ تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة.
- ✓ إنجاز سوق مالية متطورة وكفأة ومفتوحة أمام رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ القضاء على الرشوة.

قائمة المراجع

I. الكتب

1. دياب محمد التجارة الدولية في عصر العولمة دار المنهل اللبناني بيروت ط1 2010
2. مجدي محمود شهاب تسس العلاقات الاقتصادية الدولية منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2010
3. شوقي ناجي جواد إدارةالأعمال الدولية الأهلية لنشر والتوزيع الأردن 2010.

II. الرسائل والمذكرات

أولا: الرسائل

1. بابا عبد القادر سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة دولية في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط جامعة الجزائر 2003 -2004.

ثانيا: المذكرات

1. موزاوي عائشة، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية التجارية ودورها في تطوير مناخ الاستثمار، عرض تجارب دولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012-2011.
2. شريفي محمد، الجزائر والرهاناتالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، د س م.
3. قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2010.

III. الملتقيات والمقالات:

أولا: الملتقيات

1. زايري بلقاسم، بلحسن هواري، المحيط الاقتصادية لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة شلف.

ثانيا: المقالات

2. بولرباح غريب، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، 2010، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 99-110.
3. خالد عيادة عليمات، "الفساد، أشكاله وطرق مكافحته في الأردن"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، سبتمبر 2014.

4. مفتاح صالح، بن سمية دلال، "واقع وتحديات الاستثمارات الجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، 2008.

5. بعلوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، 2006.

6. باباعبدالقادر،أجريخيرة،الامتيازاتالجبائيةودورهافيجذبالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةفيالجزائر" المحلية الجزائرية للاقتصاد والمالية، عدد 02،سبتمبر، 2014، 11-34.

IV. النصوص القانونية:

1. قانون رقم 16-01، مؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 14، صادر في 07 مارس 2016.
2. قانون رقم 16-09، مؤرخ في 03 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 46، صادر في 03 غشت 2016.